التوجيه النحوي لقراءة حمزة الزيات: M وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ L

محمد علي أحمد عمر *

المستخلص:

موضوع هذه الدراسة هو الخلاف النحوي في قراءة حمزة بن حبيب الزيات من الآية رقم (١) من سورة النساء (بجر الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض في(به) من غير إعادة الخافض)، وقد أبرزت الدراسة آراء البصريين والكوفيين في رد القراءة وقبولها، كما بينت طريقة ابن مالك في التوفيق بين رأي الفريقين، وكان من أهداف هذه الدراسة : بيان أن القراءات النحوية من أهم مصادر الدرس النحوي ، وتوضيح العلاقة بين النحاة والقراء، وإلقاء الضوء على طريقة ابن مالك في التوفيق بين رأي البصريين ورأي الكوفيين، والتعرف على آراء النحاة الذين شرحوا ألفية بن مالك ومنهم ابن الناظم وابن عقيل وابن هشام الأنصاري، هذا وقد اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي وقد توصل لعدد من النتائج من أهمها ما يلي: أن القراءات القرآنية مصدر أصيل من مصادر الدرس اللغوي ، وصحة القراءة بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض في (به) من غير إعادة الخافض لما توافر من الشواهد النثرية والمنظومة من كلام العرب .

ABSTRACT

This study considered the grammatical controversy in the reading of Hamza Ibn Muhamed Elzayat of the verse No. 1 of *Nisaa* Chapter in which the word *al- arham* (relatives) is considered an object of the preposition that precedes the object pronoun in *bihi* (by him) because of coordination. This occurs without repeating the preposition *by*. The study highlighted the opinions of Basra and Kufa grammarians in rejecting and accepting that reading. It also explained Ibn Malik method in reconciling between the two groups. Some of the objectives of the study were: Explaining how grammatical readings are among the most important sources of grammatical lessons, Stating the relationship between grammarians and readers, shedding some light on Ibn Malik's method in reconciling between Basra and Kufa grammarians, Knowing the opinions of the grammarians who have explained Ibn malik's thousand-verse grammatical poem including Ibn alnadhim, Ibn Aqeel and Ibn Hisham Elansari. The researcher used the historical descriptive analytical method to conduct the study and has reach of the following major findings: Quranic readings are authentic sources of linguistic lessons., The correctness of reading the word *arham* as an object of the preposition that precedes the object pronoun in *bihi* (by him) without repeating the preposition *by* because of coordination can be evidenced by some Arab literary works, both prose and poetry.

.

الكلمات المفتاحية:

الضمير المخفوض - العطف - الشاهد النحوي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

* جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية اللغات
هاتف: ٠١١٢٠٠٧٣٥٢ البريد الالكتروني: mfaz1984@hotmail.com

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المقدمة:

من المعلوم للمختصين في العربية والدراسات القرآنية خاصةً القراءات والتفسير والفقه أن القرآن الكريم يمثل أهم مصادر الدرس اللغوي خاصة النحو وأن قراءاته هي المصدر الثاني، غير أن بعض النحاة لهم مواقف وآراء في بعض القراءات المتواترة كقراءة حمزة بن حبيب الزيات إذ ينسبونها للخطإ أو اللحن، لذا عنيت هذه الدراسة بتناول هذه القراءة وإبراز أوجه الخلاف فيها فكان من أسئلتها ما يلي:

١. هل قراءات القرآن من مصادر الدرس النحوي؟

٢. لمإذا اختلف النحاة في بعض القراءات السبعية المتواترة كقراءة حمزة بن حبيب الزيات ؟

٣. ما حجج البصريين وشواهدهم في نسبة قراءة حمزة إلى اللحن؟

٤. ما هي دفوعات الكوفيين وحججهم وشواهدهم في تصويب هذه القراءة؟

٥. ماهو موقف ابن مالك ومَنْ شَرَح ألفيته لاسيما ابنه بدر الدين من هذه القضية؟

تصريف القضية:

اختلف النحاةُ في العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وذلك نحو قولك: "مررتُ بك وزيد"، فالباء: حرف جر، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالباء، والواو: حرف عطفٍ، وزيد: اسم مجرور عطفاً على الضمير في "بك". وقد أجاز الكوفيون ذلك، ومنعه البصريون على ما سترى [١] أما إذا أعيد الخافض في نحو هذا، فلا خلاف فيه بين النحاة وذلك قولك: "مررتُ بك وبزيد".

وقد وقع الخلاف بين النحاة في قراءة حمزة بن حبيب الزيات في قوله تعالى: M 3 4 5 6 7 8 L [٢] بخفض الأرحام عطفاً على الضمير المخفوض بالباء في قوله (به) من الآية الكريمة حيث أيدها قوم ورفضها قوم آخرون

رأي المؤيدين لقراءة حمزة وأدلتهم:

ذهب الكوفيون إلى القول بجواز: العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، كما سبق أن أبان الباحث ذلك، وقد احتجوا لمذهبهم هذا بما رأوا أنه قد جاء في التنزيل، وكلام العرب".

أما ما استشهدوا به من التنزيل؛ فقوله تعالى: M 3 4 5 6 7 8 L [٣] بخفض "الأرحام" عطفاً على الضمير في قوله "به" وقراءة الخفض؛ قراءةٌ سبعية رويت عن حمزة الزيات[٤]، يقول أبو عبيدة معمر بن المُثنى: " اتقوا اللهَ والأرحامَ، نصبٌ، ومن جرها فإنما يجرها بالباء.[٥]

فقوله إنما يجرها "بالباء"؛ دليلٌ على حَمْل هذه القراءة على عطف الأرحام على الضمير المجرور بالباء، مما يُعَضِّدُ الاستشهاد بها لمذهب الكوفيين.

---

(١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، حققه: محمد محي الدين،ج٢، صبرا، لبنان، ص٤٦٣.

(٢) سورة النساء، الآية ١.

(٣) سورة النساء، آية ١

(٤) ابن الجزري، محمد بن محمد (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، حققه: محمد الصادق قمحاوي ط١، دار الوعي بحلب، ص ١٠١، وانظر: الإنصاف للأنباري، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٣.

(٥) ابن المُثنَّى، أبو عبيدة معمر(د.ت) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سركين، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص١١٣.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وقد طعن الزجاج ت (٣١١هـ) في هذه القراءة، وعدَّها خطأ في العربية، وخطأ في الدين، وذلك قوله: "القراءة الجيِّدةُ ، نصب الأرحام ، اتقوا الأرحام. المعنى: "واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأما الجر في الأرحام فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، وخطأ أيضا في أمر الدين عظيم؛ لأن النبيَّ، r، قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تساءلون به وبالرحم على ذا؟"[٦].

ويفهم الباحث من ذلك أن الضمير نائبٌ عن لفظ الجلالة أي: أنكم يسأل بعضكم بعضاً مستحلفاً إياه بالله، وبالأرحام فكيف يجوز أن يستحلفه بالرحم وهذا الأمر منهيٌّ عنه؟!.

وأما كون هذه القراءة خطأ في اللغة فيقول في ذلك الزجاج: "فإجماع النحويين أنه يُقْبحُ أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الجر إلا بإظهار الجار"[٧].

وقد رد أبو البقاء هذا الطعن بما نقله عنه السمين الحلبي، حيث يقول: "المقصود من حيث المعنى ليس على القسم، فالأولى حملُ هذه القراءة على العطف على الضمير ولا إلتفات إلى طعن من طعن فيها، وحمزة بالرتبةِ السَّنِيَّةِ المانعة له من نقل قراءةٍ ضعيفة"[٨].

وكذلك يذهب أبو حيان، حيث يقول: "وتأويلها على غير العطف على الضمير مما خرج الكلام عن الفصاحة، فلا يلتفت إلى هذا التأويل، قرأها كذلك، ابن عباس، والحسن ومجاهد وقتادة' والنخعي ويحي بن وثاب، والأعمش وأبو رزين وحمزة، ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب" [٩] وبمثل هذا يُرَدُّ على الرضي الاسترابازي الذي شكك في قراءة حمزة حيث يقول: "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين لأنه كوفي، ولا نسلم تواتر القراءات"[١٠]

ومما استشهد به الكوفيون على جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض قوله تعالى: M ¤ £ ¢ ¦ § ¨ © وَمَا » ¬ L [١١] فـ"ما": في موضع خفض لأنه عطف على الضمير المخفوض في "فيهن" [١٢].

وقوله تعالى: M لَّكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ مِنۡهُمۡ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ يُؤۡمِنُونَ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبۡلِكَ وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ L[١٣].

فالمقيمين: في موضع خفض بالعطف على الكاف في "إليك"، والتقدير فيه: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة يعني من الأنبياء عليهم السلام، ويجوز أيضا أن يكون عطفاً على الكاف في "قبلك" والتقدير

---

(٦) الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) معاني القرآن وإعرابه ،ج٢، عالم الكتب ، بيروت، ص٦ .

(٧) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: على معوض وعادل أحمد وجاد خلف الله جاد وآخرون، ط١، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص ٦.

(٨) السمين الحلبي ، الدر المصون، مرجع سابق، ج٢، ص٢٩٧.

(٩) أبو حيان، محمد بن يوسف(١٤١٢هـ-١٩٩٢م) البحر المحيط في التفسير، دار الفكر ، بيروت لبنان ، ج٢، ص١٤٧.

(١٠) الاسترابازي، رضي الدين محمد الحسين(١٤١٩هـ-١٩٩٨م) شرح كافية ابن الحاجب، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، ج٢ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص٣٦٠.

(١١) سورة النساء، آية ١٢٧.

(١٢) الأنباري ، الإنصاف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٣.

(١٣) سورة النساء، آية ١٦١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فيه: "من قبل المقيمين الصلاة يعني من أمتك"[١٤] ومن شواهد الكوفيين قوله تعالى: M L K J M L Q P O N [١٥].

والشاهد في الآية الكريمة قوله تعالى " Q P " عطف على الهاء من "بهِ" [١٦] وهي قراءة الجمهور بالخفض وقرئ شإذا؛ "المسجدُ الحرامِ" بالرفع [١٧].

وفي قراءة الخفض عدةِ أوجهٍ، فأما الكوفيون فيرون كما سبق أن: "المسجد الحرام" عطف على الضمير في "به". ويرى الفراءُ: "أن "المسجد الحرام" مخفوض بقوله يسألونك عن القتال وعن المسجد" [١٨]، حيث جعل "المسجد الحرامِ" معطوفاً على "قتال" الذي هو بدل اشتمال من "الشهر" المخفوض بـ "عن"، ويكون السؤال عن الشهر الحرام وعن المسجد.

ويرى النحاسُ ت(٣٣٨)، أن "المسجد الحرام" عطف على (سبيل الله)، و "إخراج أهله منه" عطفٌ على "صَدّ"، وخبر الابتداء: "أكبر عند الله"، و"الفتنة أكبر من القتل" ابتداء وخبر، أي: أعظم إثماً من القتال في الشهر الحرام[١٩].

ويورد النحاس رأياً آخر وهو قوله: "وقيل: المسجد الحرام عطف على الشهر، أي: يسألونك عن المسجد، فقال تعالى: M R S T U V W L ، وهذا لا وجه له لأن القوم لم يكونوا في شك من عظيم ما أتي المشركون"[٢٠].

وقد ذهب مكي ابن أبي طالب ت (٤٣٧) مذهب النحاس في القول بأن "المسجد الحرام عطف على "سبيل الله" أي: قتال في الشهر الحرام كَبير، وهو صدٌ عن سبيل الله، وعن المسجد" [٢١]، وذكر "مكي" الوجه الذي قال به "الفراء"، وهو أن "المسجد الحرامِ، معطوف على الشهر الحرام، وقد أنكر هذا الوجه بقوله: "وفيه بعد لأن سؤالهم لم يكن عن المسجد الحرامِ إنما سألوا عن الشهر الحرام هل يجوز فيه قتال؟، فقيل لهم: القتال فيه كبير الإثم، ولكنَّ الصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام، والكفر بالله وإخراج أهل المسجد الحرام منه؛ أكبر عند الله إثماً من القتال في الشهر الحرام، ثم قيل لهم: والفتنة أكبرُ من القتل؛ أي: والكفر بالله الذي سألتم عنه وأنكرتموه، فهذا التفسير يبين إعراب هذه الآية" [٢٢].

وقد رد أبو حيان هذا الوجه القائل: بأن "المسجد الحرام" عطف على "سبيل الله"، إذ يقول: "فقال ابن عطية، والزمخشري، وتبعا في ذلك المبرد: هو عطف على "سبيل الله"، ... وردَّ هذا القول بأنه إذا كان معطوفاً على

---

(١٤) الإنصاف ، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٢.

(١٥) سورة البقرة، آية (٢١٧) .

(١٦) الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٤

(١٧) أبو حيان، البحر المحيط ، مرجع سابق، ج٢، ص١٤٧ .

(١٨) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت) معاني القرآن، ج٢، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر، ص١٤١.

(١٩) النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) إعراب القرآن؛ تحقيق: زهير غازي زاهر، النور الإسلامية ج١، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ص١٢٨.

(٢٠) المرجع السابق، ج١، ص١٢٨.

(٢١) القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (١٤٠٨هـ-١٩٨٦م) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٤، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ص١٢٨.

(٢٢) المرجع السابق، ج١، ص ١٢٨.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

سبيل الله كان متعلقاً لقوله: "وصدّ"، إذ التقدير: "وصدٌّ عن سبيل الله، وعن المسجدِ الحرام"، فهو من تمام عمل المصدر، وقد فصل بينهما بقوله: "وكفر به" ولا يجوز أن يفصل بين الصلةِ والموصول"[٢٣].

ويلاحظ أن ما ضعف به هذا الوجه، هو القول بعدم جواز الفصل بين الصلة والموصول، أي: بين المصدر "صد" والجار والمجرور لأن الجار والمجرور من صلة المصدر، أي من تمام عمل المصدر.

وقد رَدَّ أبو حيان أيضا الوجه القائل: بأن "المسجد الحرام" عطف على الشهر الحرام، يقول أبو حيان: "وكونه معطوفاً على الشهر الحرام متكلفاً جداً، ويبعد عن نظم القرآن، والتركيب الفصيح، ويتعلق، كما قيل، بفعلٍ محذوف دلّ عليه المصدر، تقديره: ويصدون عن المسجد الحرام، قال تعالى: M 6 7 8 9 : ; > L [٢٤]، قال بعضهم وهذا هو الجيد، يعني من التخاريج التي يُخرجُ عليه "والمسجد الحرام" وما ذهب إليه غير جيد؛ لأن فيه الجر بإضمار حرف الجر، وهو لا يجوز في مثل هذا إلا في الضرورة الشعرية نحو قوله:

أشارت كليب بالأكف الأصابع [٢٥] أي: إلى كليب"[٢٦].

وقد اختار أبو حيان، بعد أن ذكر هذه الأوجه وما ضعفت به، اختار، الوجه القائل بأن "المسجد الحرام" عطف على الضمير في "به"، وهو مذهب الكوفيين، وأيَّد ذلك بقوله: "أن السماع يُعَضِّده، والقياس يقويه، أما السماع فما روي من قول العربِ: "ما فيها غيْرُه وفرسهِ"، والقراءة الثانية في السبعة "تساءلون به والأرحام"، وتأويلها على غير العطف على الضمير مما يخرج الكلام عن الفصاحةِ، فلا يلتفت إلى هذا التأويل ... وقد ورد من ذلك من أشعار العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة" [٢٧]. ويؤيد أبو حيان هذا الوجه أيضا بما ذكر سابقا من شواهد الكوفيين حيث يقول: "خرج على العطف بغير إعادة الجار قوله " H G M L K J I [٢٨]"عطفاً على قوله: "لكم فيها معايش" أي: ولمن، وقوله M وَمَا » ¬ L [٢٩]، على الضمير في قوله: "فيهم"، أي: فيما يتلى"[٣٠]

وأما شواهد الكوفيين من المنظوم فقول الشاعر:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيام من عجبِ[٣١]

والشاهد في هذا البيت؛ عطف "الأيام" على الكاف في "بك" من غير إعادة الخافض، والتقدير: بك وبالأيامِ.

---

(٢٣) أبو حيان، البحر المحيط، ج٢، المرجع السابق، ص١٤٧.

(٢٤) سورة الفتح، الآية ٢٥

(٢٥) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، هكذا في خزانة الأدب،ج٢، ص١٤٧، ولم أعثر عليه في ديوانه، وتمامه.

(٢٦) أبي حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ج٢، ص١٤٧.

(٢٧) المرجع السابق، ص١٤٧.

(٢٨) سورة الحجر، الآية٢٠

(٢٩) سورة النساء، الآية ١٢٧

(٣٠) ابي حيان، البحر المحيط، مرجع سابق، ص١٤٧ .

(٣١) لم أعثر على البيت منسوباً إلى قائل معين، بل قال البغدادي: " والبيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل" وقوله قربت: أخذت وشرعت، ومعنى البيت: إن هجاءك الناس وشتمهم لمن عجائب الدهر، وقد كثرت هذه الأعمال منك حتى صارت لا يتعجب.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومنها قول الشاعر:

أكُرُّ على الكتيبة لا أبالي
أفيها كان حتفي أم سواها [٣٢]

والشاهد: عطف "سواها" بـــ"أم" على الضمير في "فيها" والتقدير: أم في سواها.

ومنها قول الشاعر:

تَعَلَّقُ في مثل السَّوَارِي سُيُوفُنا
وما بينها والكَعْبِ غُوطٌ نفانفُ [٣٣]

والتقدير: وما بينها وبين الكعب غوط نفانف، يعني أن قومه طوال، وأن السيف على الرجل منهم كأنه علـــى سارية من طوله، وبين السيف وكعب الرحل منهم غائط – وهو المكان المطمـــئن مـــن الأرض – ونفـــانف واسعة، أي بين السيف والكعب مسافة"[٣٤]

ومن شواهدهم أيضا قول الشاعر:

هَلاّ سألت بذي الجماجِم عَنهم
وأبي نُعَيـم "ذي اللواء المُحـَرق [٣٥]

فأبي نعيم: خفض بالعطف على الضمير المخفوض في "عنهم" من غير أن يعيد العامل في المعطوف عليـــه، وهو حرف الجر الذي هو "عن".

رأي المنكرين لقراءة حمزة وأدلتهم:

ذهب البصريون إلى القول بعدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، فلا يجـــوز عندهم نحو: "مررتُ بك وزيدٍ، بعطف زيد على الكاف من "بك"، ويصح ذلك إذا أعيد الخافض نحو: "مررت بك وبزيد".

واحتجوا لمذهبهم هذا بما يلي:

أولاً: أن الجار مع المجرور بمنزلة شئ واحد، فإذا عطفت على الضمير المجرور – اتصل بالجار ولم ينفصل منه، - فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ولذلك قال سيبويه: "كرهوا أن يُشْرك المُظْهَرُ مضمراً داخلاً فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها لا يُتكلم بها إلا معتمدةً على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين" [٣٦]. ولكن جوز سيبويه ذلك في الشعر حيث يقول: "وقد يجوز في الشعر قال:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشتِمُنَا
فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ من عجبِ [٣٧]

([٣٢]) ابن مردس، البيت للعباس بن مرداس، خزانة الأدب، ج٢، ص٤٣٨.

([٣٣]) البيت لمسكين الدارمي، في ديوانه، ص٥٣

([٣٤]) الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٦.

([٣٥]) لم أعثر عليه منسوباً لشاعر معين وهو في الإنصاف،ج١، ص٤٦٦.

([٣٦]) السيرافي، يوسف بن أبي سعيد(١٩٧٩م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي، ج١، دار المـــأمون للتراث، سوريا، ص٣٨٣

([٣٧]) سبقت الإشارة لهذا البيت.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ثانياً: ومعنى ذلك أن الضمير في "بك" صار عوضاً عن التنوين فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التنوين يقول الأنباري: "والدليل على استوائهما، أنهم يقولون "يا غلامِ" فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين، وإنما أثبتها لأنهما على حرف واحدٍ، وإنهما يكملان الاسم، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف، وليس كذلك المظهر" (٣٨)

ثالثاً: ذكر النحاس ت (٣٣٨) أن أبا عثمان المازني قال: "المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلا ما دخل في الآخر. فكما لا يجوز: "مررتُ بزيدٍ وبكَ" وكذا لا يجوز "مررت بك وزيدٍ" (٣٩).

والبصريون يرون أن العطف على الضمير المجرور جائز في الشعر، واعتبروا القراءة به لحناً يقول النحاس: "وقرأ إبراهيم، وقتادة، وحمزة "والأرحامِ" بالخفض، وقد تكلم النحويون في ذلك، فأما البصريون فقال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، ولم يزيدوا على هذا ولم يذكروا علة قبحه فيما علمته" (٤٠)

ويستحسن الباحث تعليق عبد الحميد هنداوي على هذه المقولة حيث يقول: " ولا معنى لاستقباحه وقد صحت القراءة به، فالقرآن حجة على غيره وليس غيره حجة عليه"(٤١).

موقف ابن مالك، وشراح ألفيته من قراءة حمزة:

اثبت ابن مالك رأيه في هذه القضية، في ألفيته بقوله:

وعَوْدُ خافضٍ لدى عطفٍ على
ضميرِ خفضٍ لازماً قد جعلا
وليس عندي لازماً، إذ قد أتى
في النظم والنثرِ الصحيح مثبتا

اصل ما في النظم أنه قد أجاز العطف على الضمير المجرور، في نحو قولك: "مررتُ بك وزيد" من غير إعادة الخافض، مؤيداً بذلك الكوفيين، وأشار ابن مالك إلى أن هذا هو مذهب يونس، والأخفش، وقطرب والكوفيين، وأبي على الشلوبين. يقول في ذلك: "وإذا كان المعطوف عليه ضمير جر لزم – ولأنها في الأصل: عند غير يونس، والأخفش وقطرب والكوفيين ووافقهم أبو علي الشلوبين، وهو اختياري – إعادة الجار كقوله تعالى: M ¹ لَهَا « L (٤٢)، وقوله تعالى: M Z Y [\ ] [L (٤٣)، وقوله تعالى: M n o p q r s t u v L(٤٤)) (٤٥)، والشاهد في هذه الآيات إعادة الجار بعد واو العطف.

---

(٣٨) الأنباري، الإنصاف، مرجع سابق، ج٢، ص٤٦٨.

(٣٩) النحاس، إعراب القرآن، مرجع سابق، ج١، ص٢٧١.

(٤٠) المرجع السابق ، ص٢٧١.

(٤١) هنداوي، عبد الحميد على (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) حاشية المحقق: كتاب الكامل للمبرد، ط١، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ص٤٨

(٤٢) سورة فصلت، الآية ١١.

(٤٣) سورة المؤمنون، الآية ٢٢.

(٤٤) سورة الأنعام، الآية ٦٤.

(٤٥) ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) شرح الكافية الشافية، حققه: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١،ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٥٦١.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فالأصل في رأي ابن مالك هو إعادة الخافض كما هو واضح في هذه الآيات، إلا أنه لا يلزم، وأما الذين التزموا إعادة الخافض، وهم البصريون، فقد احتجوا على نحو ما وضح الباحث سابقاً، بأن ضمير الجر شبيه بالتنوين، ومعاقب له، فلم يجز العطف عليه كما لم يجز العطف على التنوين وهذه حجة سيبويه، والحجة الثانية: أن حق المعطوف، والمعطوف عليه أن يصلحا لحلول كل واحدٍ منهما محل الآخر. وضمير الجر غير صالح لحلوله محل ما يعطف عليه، فامتنع العطف إلا مع إعادة الجار، وهي حجة أبي عثمان المازني.

وقد اعترض ابن مالك على احتجاج البصريين بقوله: وكلتا الحجتين ضعيفة، أما الأولى فيدل على ضعفها أن شبه ضمير الجر بالتنوين لو منع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه، لأن التنوين لا يؤكد، ولا يبدل منه وضمير الجر يؤكد ويبدل منه بإجماع؛ فللعطف أسوة بهما.

وأما الثانية: فيدل على ضعفها، أنه لو كان حلول كل واحدٍ من المعطوف، والمعطوف عليه – يعني في محل الآخر – شرطاً في صحة العطف لم يجز: "رُبَّ رجُلٍ وأخيه"، ولا: [من الطويل] أي فتى هَيْجَاءَ أنْتَ وَجارِها ... ...[٤٦]

ولا: "كُلُّ شاةٍ وسخلِتها بدِرْهم"، ولا: [من الكامل].

الواهِبُ المائةَ الهِجَان وعَبْدها ... ...[٤٧]

ولا: "لا رَجُلَ وامْرَأةٌ في الدَّار"، وأمثال ذلك من المعطوفات الممتنع تقديمها، وتأخير ما عطفت عليه كثيرة، فكما لم يمتنع فيها العطف لا يمتنع في نحو: "مررتُ بك وزيدٍ"، وإذا بطل كون ما تعللوا به مانعاً، وجب الاعتراف بصحة الجواز"[٤٨].

هذا من حيث النظر، أما من حيث النقل فقد اهتم ابن مالك بحشد الأدلة من القرآن، وكلام العرب المنثور والمنظوم ومن مؤيدات الجواز قوله تعالى: M L Q P O N M [٤٩] لاستلزامه الفصل بأجنبي بين جزأي الصلة.

وتوقي هذا المحذور حمل أبا علي الشلوبين على موافقة الكوفيين في هذه المسألة، وقد غفل الزمخشري وغيره عن هذا" [٥٠].

ومنها قوله تعالى: على قراءة حمزة: M وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ L [٥١]، يقول ابن مالك: "وهي – أيضا – قراءة ابن عباس – رضي الله عنه- والحسن البصري ومجاهد وقتادة، والنخعي، والأعمش، ويحيي بن وثاب، وأبي رزين" [٥٢] ومثل هذه القراءة قول بعض العرب: "ما فيها غيْرُهُ وفرسِه" – رواه قطرب بجر "فرسه" [٥٣] وأما شواهد ابن مالك من منظوم الكلام، فقد أنشد قول الشاعر: [من البسيط]

---

(٤٦) وعجز البيت ..... إذا ما رجالٌ بالرجالِ استقلَّت، ولم أعثر عليه منسوباً لأحد، وهو من شواهد الكتاب: ٥٥/٢.

(٤٧) وعجز البيت: ..... عوذاً تُزَجِّي بينها أطفالها، والبيت للأعشى في ديوانه، ص٧٩

(٤٨) ابن مالك ، شرح الكافية، ج١، مرجع سابق، ص٥٦١.

(٤٩) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٥٠) ابن مالك ، شرح الكافية، ج١، مرجع سابق، ص٥٦١.

(٥١) سورة النساء، الآية١.

(٥٢) ابن مالك ، شرح الكافية، ج١، مرجع سابق، ص٥٦٣.

(٥٣) المرجع السابق، ص٥٦٤

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجونا وتشْتِمُنَا

فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ من عجبِ (٥٤)

والشاهد: عطف الأيامِ بالجر على الكاف من "بك" دون إعادة الجار. وأورد ما أنشده الفراء: [من الطويل]

تَعَلَّقُ في مثلِ السَّوَارِي سُيُوفُنا

وما بينها والكَعْبِ غُوطٌ نفانفُ (٥٥)

وما أنشده الفراء أيضا: [من الكامل]

هَلاّ سألت بذي الجماجِمِ عَنهم

وأبي نُعَيم "ذي اللواء المُحَرَّقِ (٥٦)

والشاهد عطف أبي نعيم مجروراً بالواوِ على الضمير المجرورِ بعن في "عنهم". وقول العباس بن مـــرداس: [من الوافر]

أكُرُّ على الكتيبة لا أبالي

أفيها كان حتفي أم سواها (٥٧)

والشاهد: أنه عطف سوى "بأم" على الهاء من "فيها".

وقول الشاعر: [من الطويل]

إذا أوقدوا ناراً لحربٍ عَدُوِّهم

فقد خاب من يَصْلَى بها وَسَعِيْرِها (٥٨)

والشاهد عطف "سعيرِها" بالواو على الضمير المجرور بالباء في "بها". وقول الشاعر: [من الطويل]

بِنَا أبداً لا غَيْرِنَا تُـــدْرَكُ المُنَى

وتُكْشفُ غَمَّاءُ الخُطُوبِ الفوادحِ (٥٩)

والشاهد فيه قوله [لا غيرنا] حيث عطف على الضمير المجرور. وقول الشاعر: [من البسيط]

لوكان لي وزُهَيْرٍ ثالثٌ وَرَدَتْ

من الحِمَام عِدَانا شَرَّ مَوْرُودِ (٦٠)

والشاهد فيه قوله: "وزهير" حيث عطف على الضمير المجرور في "لي" من غير إعادة الخافض.

ويقول ابن مالك: "وأجاز الأخفش جر "الضَّحَّاك" من قول الشاعر: [من الطويل]

[إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا]

فَجَدك والضحاكِ سَيْفٌ مُهَنَّدُ (٦١) (٦٢)

ولأجل القراءة المذكورة، والشواهد الكثيرة لم يمنع ابن مالك العطف على ضمير الجر، بل نبه على أن عود حرف الجر مع المعطوف مفضل على عدم عوده.

---

(٥٤) سبقت الإشارة إليه.

(٥٥) سبقت الإشارة إليه.

(٥٦) سبقت الإشارة إليه.

(٥٧) سبقت الإشارة إليه.

(٥٨) لم أعثر على البيت منسوباً لشاعر معين.

(٥٩) لم أعثر عليه منسوباً، وهو في المقاصد النحوية ج٤، ص١٦٦.

(٦٠) لم أعثر عليه منسوباً، وهو في عمدة الحافظ، ص٦٦٤

(٦١) البيت لجرير في ذيل الأمالي، ص١٤٠. ولم أجده في ديوانه. لم تنسبه بقية المصادر التي بين أيدينا.

(٦٢) ابن مالك، شرح الكافية،ج١، ص٥٦٥.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

يقول ابن مالك في نظم الألفية:

وَعَوْد خافــض لَدَى عَطْفٍ على
ضمير خــفض لازماً قد جُعِــلا
وليس عندي لازماً، إذ قــد أتــى
في النظم، والنــثر الصحيح مُثبتا

وقد تابعَ ابنَ مالكِ في تأييد مذهب الكوفيين، شراح ألفيته :

فابن الناظم يؤيد قراءة حمزة بدليل قوله: "ومما يجب أن يحمل على ذلك [يعني الشواهد التي ورد فيها العطف على الضمير من غير إعادة الجار] قوله تعالى: M J K L M N O P Q L [٦٣] لأن جر "المسجدِ" بالعطفِ على "سبيل اللهِ" ممتنع مثله باتفاق، لاستلزامه الفصل بين المصدر، ومعموله بالأجنبي، فلــم يبق سوى جره بالعطف على الضمير المجرور بالباء" [٦٤]

غير أنه يؤيد قياس البصريين إذ يقول: "ولا يبعد أن يقال في هذه المسألة: إن العطف على الضمير المجرور، بدون إعادة الجار غير جائز في القياس، وما ورد منه في السماع محمول على شذوذ إضــمار الجــار، كمــا أضمر في مواضع أخر، نحو: "ما كُلُّ بيضاءَ شحْمَة، ولا سَوْدَاءَ تَمْرة" ... وقولهم: "بكم دِرْهم اشتريتَ ثوبك" على ما يراه سيبويه (رحمه الله) من أن الجر فيه بعد "كم" بإضمار "من" لا بالإضافة" [٦٥].

ويرى الباحث أن ابن الناظم قد وقع في تناقضٍ بَيِّنٍ حيث أنه أيّد قراءة الجمهور التي ورد فيها العطف علــى الضمير المجرور بغير إعادة الجار، وبذلك يكون قد خرج القراءة على نحو ما صنع الكوفيون، بالعطف على الضمير المجرور في "به" من غير إعادة الباء، وقد صَحَّ ذلك عنده تجنباً للفصــل بــين المصــدر ومعمولــه بالأجنبي، فإذا صحّ ذلك، فلا معنى لانتقاد حكم القرآن بالنظر العقلي الذي يمثلــه القيــاس، ثــم أن الشــواهد الشعرية مع كثرتها تؤيد هذه القراءة بهذا الوجه من الوجوه التي خرجت عليها، وهي بعــد نصــوص لكــلام العرب الموثوق بعربيتهم، وتمثل صورة اللغة الواقعية الملفوظة، والقياس صورة ذهنية للغة، والــنص مقــدم على القياس في إثبات الحكم، كما أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه. ولذلك لا معنى للقــول بحمل هذه الشواهد على الشذوذ، ولا قياس بعد أن ثبت الحكم بالنص القرآني، والنصوص العربية الصحيحة.

أما ابن عقيل فقد أيد قراءة حمزة و نسبها لابن عباس وغيره، فهي إذن قراءة متواترة ، واحتج له بمثــل مــا صنع سلفه ابن مالك وذلك قوله: "جعل جمهور النحاةِ إعادة الخَافض – إذا عطف على ضــميرِ الخفــض – لازماً، ولا أقول به؛ لورود السماع: نثراً، ونظماً بالعطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخــافض" [٦٦].

وهكذا – أيضاً – نجد ابن هشام، يؤيد مذهب الكوفيين على نحو ما صنع ابن مالك إذ يقول: "ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان، أو اسماً، ... وليس بلازم وفاقــاً ليــوُنس والأخفــش

---

(٦٣) سورة البقرة، الآية ٢١٧.

(٦٤) أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن مالك (د.ت) شرح ألفية ابن مالك (شرح ابن الناظم) حققه: عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل بيروت ، ص ٥٤٦

(٦٥) المرجع السابق، ص٥٤٦.

(٦٦) ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي(١٤٢٠هــ ١٩٩٩م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حققه: محمد محي الــدين، ج٣، دار التراث، القاهرة، ص٢٤٠.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما: M 6 7 8 L [٦٧] وحكاية قطرب: "ما فيها غَيْرُهُ وفرسهِ" قيل: ومنه: قوله تعالى: M L K J N M O P Q L [٦٨]، إذا ليس العطف على "السبيل"؛ لأنه صلة المصدر، وقد عطف عليه "كفر" ولا يعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته" [٦٩].

ويلاحظ الباحث أن ابن هشام قد نسب قراءة الخفض في "الأرحامِ" إلى ابن عباس، والحسن، وفي ذلك دليل على عدم شكه في تواترها الذي شكك فيه الرضي الاسترابازي كما وضح سابقاً.

الخاتمة:

وفي خاتمة هذه الدراسة فقد تأكد على نحوٍ قاطعٍ أن قراءة حمزة، قراءة صحيحة إذ تؤيدها النصوص الكثيرة من كلام العرب: نثراً، ونظماً.

ثم إن البصريين منعوا العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض بالنظر العقلي الذي يمثله القياس، وبما وجدوه من آيات القرآن التي ورد فيها إعادة الخافض، واعتمدوا على ذلك في تلحين قراءة حمزة، كما صنع الزجاجي أو التشكيك في تواترها كما صنع الرضي، واتهام حمزة بالميل لمذهب الكوفيين بحجةِ أنه كوفي، وخرجوا النصوص الشعرية حملاً لها على الضرورة الشعرية، والشاهد أن الكوفيين لم ينكروا أن الأصل هو إعادة الخافض لكثرته في نصوص القرآن، ولكن ذلك ليس بلازم عندهم كما أتضح عند ابن مالك، كما أن الطعن في قراءة حمزة، والتشكيك في تواترها أمر مردود بما عرف عن حمزة من أنه ثقة ثبت، وأنه بالرتبة السنية المانعة له من إيراد قراءة ضعيفة كما أن جر "المسجدِ" بالعطف على "سبيل الله" قد وضح ضعفه، وبان امتناعه باتفاق؛ لاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأجنبي، وهذا المحذور قد حمل أبا علي الشلوبين على تأييد مذهب الكوفيين، ولا حجة أوضح من ذلك، أضف إلى ذلك كله أن القرآن حجة على غيره، وليس غيره حجة عليه فإذا ثبت الحكم بالنص القرآني فلا سبيل إلى انتقاده بالقياس، كما أن كثرة النصوص الشعرية التي تؤيد ذلك تنافي القول بشذوذها لأجل ذلك كله فإن الأرجح هو مذهب الكوفيين الذي يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض.

المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

١. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (١٤١٤هـ-١٩٩٣م) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، حققه: محمد محي الدين،ج٢، صبرا، لبنان.

٢. ابن الجزري، محمد بن محمد بن محمد بن علي (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م) تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، حققه: محمد الصادق قمحاوي ط١، دار الوعي، سوريا.

٣. ابن المُثنَّى، أبو عبيدة معمر(د.ت) مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سركين، ج١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

([٦٧]) سورة النساء، الآية ١

([٦٨]) سورة البقرة، الآية ٢١٧

([٦٩]) ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف(١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: إميل يعقوب، ط٢،ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٤٨٤-٤٨٥

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٤. الزجاج ، أبو اسحاق إبراهيم بن السري(١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) معاني القرآن واعرابه ،ج٢، عالم الكتب ، بيروت.
٥. السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف (١٤١٤هـ-١٩٩٤م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: على معوض وعادل أحمد وجاد خلف الله جاد وآخرون، ط١، ج٢، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
٦. أبو حيان، محمد بن يوسف(١٤١٢هـ-١٩٩٢م) البحر المحيط في التفسير، ج٢، دار الفكر ، بيروت لبنان .
٧. الاسترابازي، رضي الدين محمد الحسين(١٤١٩هـ-١٩٩٨م) شرح كافية ابن الحاجب، قدم له إميل بديع يعقوب، ط١، ج٢ دار الكتب العلمية، بيروت لبنان.
٨. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت) معاني القرآن، ج٢، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مصر.
٩. النحاس، أبو جعفر محمد بن إسماعيل (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) إعراب القرآن؛ تحقيق: زهير غازي زاهر، النور الإسلاميَّة عالم الكتب، ط٢، ج١ بيروت.
١٠. القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (١٤٠٨هـ-١٩٨٦م) مشكل إعراب القرآن، تحقيق: حاتم صالح الضامن، ط٤، ج١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.
١١. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد(١٩٧٩م) شرح كتاب سيبويه، تحقيق: رمضان عبد التواب، محمود فهمي، ج١، دار المأمون للتراث، سوريا.
١٢. ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م) شرح الكافية الشافية، حققه: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١،ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٣. أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن مالك ، شرح ألفية ابن مالك (شرح ابن الناظم)، ، حققه عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل بيروت .
١٤. ابن عقيل، عبد الله بن عقيل العقيلي(١٤٢٠هـ ١٩٩٩م) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، حققه: محمد محي الدين، ج٣، دار التراث، القاهرة.
١٥. ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، حققه: اميل يعقوب، ط٢،ج١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com